جرائم الذكاء الاصطناعي

Artificial Intelligence Crimes

محمد علي بوعطية*

جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل

Mohammedali.bouattia@univ-jijel.dz

عبد السلام زعرور

جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل

a_zarour@univ-jijel.dz

تاريخ الاستلام: 2025/09/17 تاريخ القبول: 2025/11/22 تاريخ النَّشر: 2025/12/16

ملخص:

مع تزايد استخدامات الذكاء الاصطناعي، ظهر بالموازاة اتساع استغلاله كأداة مسهلة لارتكاب مختلف الجرائم، وقد أثيرت مخاوف جدية حول قدرة هذه الأنظمة الذكية على التطور لتصل الى اكتساب أفكار إجرامية والسعي الى تنفيذها بشكل ذاتي. وقد اختلف الفقه حول تحديد الطبيعة القانونية لهذه الأنظمة؛ فمنهم من يراها مجرد وسيلة يستعملها الإنسان في تنفيذ أفعاله الإجرامية، بينما يرى آخرون أنها كيان مستقل يستوجب منحه شخصية قانونية. أما فيما يتعلق بإمكانية تحميل الذكاء الاصطناعي المسؤولية الجزائية، فإن غالبية الفقه ترى أنّ هذه الأنظمة لا تزال تفتقر إلى الوعي والحرية اللازمين لتحمل تبعات أفعالها، وبالتالي فإن المسؤولية الجزائية تقع على عاتق المستخدم أو المبرمج أو الشركة المصنعة لنظام الذكاء الاصطناعي.

الكلمات المفتاحية: جرائم، الذكاء الاصطناعي، المسؤولية الجزائية.

---

* المؤلف المراسل

Abstract:
With the increasing use of artificial intelligence (AI), it has become a tool that facilitates the commission of crimes. The world is growing increasingly concerned about the development of intelligent systems and their potential to adopt criminal behaviors and act independently. Jurists disagree on the legal nature of AI systems—some consider them mere tools, while others view them as independent entities deserving legal personality. However, most believe that AI still lacks the awareness and free will necessary for criminal responsibility. Therefore, legal liability falls on the user, the programmer, or the company that created the AI system.
***key words**:* Crimes, Artificial Intelligence, Criminal Liability

مقدّمة:

على الرغم من الأثر الإيجابي الكبير الذي أحدثته أنظمة الذكاء الاصطناعي في تحسين جودة حياة الإنسان وتيسير أنشطته اليومية، إلا أن الواقع المعاش كشف عن سلبيات خطيرة لهذه الأنظمة قد تهدد استقرار المجتمع وحتى وجوده، فاستغلال هذه التقنية في أعمال غير مشروعة، أو تطوّرها التقني الكبير بحيث تصل للمستوى الذي يمكنها من ارتكاب أفعال ضارة بذاتها.

وقد شهد العالم نماذج وصور كثيرة عن جرائم الذكاء الاصطناعي التي مست مصالح متعددة، فبدءا من جرائم الأشخاص والأموال، مرورا بالجرائم الماسة بأمن الدولة، وصولًا إلى الجرائم الدولية الجسيمة.

وأظهر العديد من العلماء المختصين وفقهاء القانون تخوفا من ان استمرار العمل على تطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي من شأنه أن يصل إلى مرحلة متقدمة، حيث قد يتصل هذه الأنظمة الذكية الى درجة الاستقلال الذاتي الذي يجعلها قادرة على تكوين نية إجرامية وارتكاب الجريمة بإرادة منفصلة عن إرادة الإنسان، مما يجعله تهديدا فعليا للمجتمع.

غير أن اتجاها فقهيا آخر يرى أن الآلة تفتقر إلى الإرادة الحرة والوعي الذاتي، وبالتالي فإن الجرائم المرتكبة عبر أنظمة الذكاء الاصطناعي لا يمكن أن تتم دون تدخل الإنسان، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

وفي ظل هذا الخلاف الفقهي، تبرز الإشكالية الآتية:

إلى أي مدى تملك أنظمة الذكاء الاصطناعي الاستقلالية في ارتكاب الجريمة وكيف يتم تطبيق قواعد المسؤولية الجزائية على جرائم الذكاء الاصطناعي في نظر الفقه؟

ولمعالجة هذه الإشكالية، نعتمد المنهج الوصفي التحليلي، مدعوما بمنهج استشرافي يتيح تقدير آفاق تطوّر هذه الأنظمة قانونيا.

وقد ارتكز البحث على ثلاث فرضيات رئيسية:

الفرضية الأولى: أن الذكاء الاصطناعي يمتلك استقلال جزئي، غير أن الإنسان يظل المتحكم النهائي فيه، وبالتالي فهو المسؤول جزائيًا عن الجرائم المرتكبة.

الفرضية الثانية: أن هذه الأنظمة قد تبلغ درجة من الاستقلال تمكنها من ارتكاب الجرائم دون تدخل بشري، مما يستدعي وضع إطار قانوني مناسب، يمكنها من تبعات أفعالها.

الفرضية الثالثة: درجة الاستقلالية التي وصلت إليه أنظمة الذكاء الاصطناعي لا تكفي لبلوغ القصد الجنائي للارتكاب جرائم لكن قد تصل لذلك مستقبلا، لهذا وجب وضع نظام قانوني ينظم تفاعل عمل هذه الانظمة داخل المجتمع.

ويهدف هذا المقال إلى التعريف بأنظمة الذكاء الاصطناعي، واستشراف آفاق تطورها، مع التركيز على أبرز الإشكالات القانونية التي تثيرها جرائم الذكاء الاصطناعي، خاصة في ما يتعلق بالمسؤولية الجزائية

المبحث الأول: الذكاء الاصطناعي وارتباطه بالجريمة.

إن الانتشار الواسع لاستعمالات الذكاء الاصطناعي في العقد الاخير لم يكن لو لا فاعليته الكبيرة ومزاياه الكثيرة التي مست اغلب القطاعات (تعلم، صحة، فن، نقل،

تجارة، زراعة، أمن ...) لكن الجانب الشرير من الإنسان لم استغل الفرصة فحاول استعمال هذا النظام المتطور للتسهيل القيام بالأعمال الجرمية مختلفة، فظهرت للعلن جرائم تقليدية في طبيعتها مستحدثة في طرق تنفيذها، وسنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم الذكاء الاصطناعي(المطلب الأول) والاستعمالات للذكاء الاصطناعي في ارتكاب الجرائم (المطلب الثاني).

المطلب الاول: المقصود بالذكاء الاصطناعي.

إن فكرة الذكاء الاصطناعي استنبطت من فكرة الذكاء الطبيعي الذي يتمتع به الانسان على وجه الخصوص، ويقصد بالذكاء الطبيعي انه مقدرة الإنسان على حل وتجاوز المشاكل، بحيث تكون هذه الحلول إما بأسلوب مبتكر أو بالرجوع للمكتسبات السابقة (التجارب، المهارات، الخبرات)[1]

وهذا الهدف المتمثل في حل المشاكل يعتبر العامل المشترك بين الذكاء الطبيعي والذكاء الاصطناعي، بحيث يمكن انطلاقا منه تصور تعريف عام للذكاء الاصطناعي.

الفرع الأول: تعريف الذكاء الاصطناعي.

اختلف الفقهاء والعلماء في تبني تعريف موحد للذكاء الاصطناعي اذ ان هناك تعريفات عديدة حول الذكاء الاصطناعي وضعت كل منها حسب معايير تقنية وشخصية مختلفة.

حيث يصف عالم الحاسوب نيلز جون نيلسون الذكاء الاصطناعي بأنه "تكنلوجيا تعمل بطريقة مناسبة وببصيرة داخل بيئتها"وتعرف مجموعة الخبراء رفيعي المستوى المعنية بالذكاء الاصطناعي (AI HLEG) التابعة للمفوضية الأوربية على ان الذكاء الاصطناعي عبارة عن "انظمة تظهر سلوكا ذكيا من خلال تحليل بيئتها واتخاد إجراءات بدرجة من الاستقلالية لتحقيق أهداف محددة"[2]

وربط التعريف الأكثر شيوعا الذكاء الصناعي بالذكاء الطبيعي حيث وصف الذكاء الاصطناعي بأنه تقنية تعطي الألة القدرة على مجاراة مختلف الانشطة التي يمارسها

الانسان[3].

ومن خلال هذه التعريفات يمكن استنتاج تعريف شامل مفاده ان الذكاء الاصطناعي هو تقنية معقدة مستنبطة من الذكاء الطبيعي تعطي الألة القدرة على ممارسة الأنشطة التي يقوم بها الانسان عادة، حيث تمنح هذه التقنية الألة الكفاءة والمهارة والاستقلالية اللازمة للقيام بمهامها والحصول على افضل النتائج الممكنة[4] ومن خلال تعريف الذكاء الاصطناعي يمكن أن نستنتج خصائصه المتمثلة في انه يشبه الذكاء البشري، له القدرة على حل المشاكل وخلق الحلول، التعلم والتطور الذاتي.

الفرع الثاني: اشكال الذكاء الاصطناعي .

يضم الذكاء الاصطناعي ثلاث اشكال رئيسية، تختلف فيما بينها من حيث نطاق استخداماتها، والغرض من انشائها وتطورها، حيث يعد فهم كيفية عمل هذا النوع من أدوات الذكاء الاصطناعي عامل اساسي في فهم ومعرفة مدى امكانية استعمال هذه الانظمة في ارتكاب الافعال الضارة التي شأنها ان تأخذ وصف جريمة .

أولا: الذكاء الاصطناعي المحدد: ويعرف ايضا بالذكاء الاصطناعي الضعيف او الضيق وهو من ابسط اشكال الذكاء الاصطناعي، حيث يصمم للقيام بمهام محددة في مجال محدد، بحيث يكون متخصص في القيام بالأعمال الذي صمم من اجلها دون سواها كان يكون مختص في الترجمة او تحليل البيانات، معالجة الصور[5] وهذا النوع من الذكاء الاصطناعي يعد الموجود في عصرنا الحالي ومن الامثلة التطبيقية عن هذا النوع من الذكاء الاصطناعي نجد انظمة القيادة الذاتية في سيارات تسيلا، انظمة الدردشة الذاتية مثل Chat GPT و Deepseek، برامج الترجمة الآلية مثل Google Translate.

ثانيا: الذكاء الاصطناعي العام :يتمتع هذا شكل من اشكال الذكاء الاصطناعي بقدرات معرفية مشابهة للقدرات الانسان، حيث يعد اكثر تعقيدا وأكثر ذكاء من الذكاء الاصطناعي المحدد او الضيق إذ يفترض أنه قادر على ممارسة العديد من الانشطة والمهام

تماما كالإنسان، كما يملك القدرة على اتخاذ القرارات بشكل ذاتي والتعلم وتطوير نفسه وقدراته،[6] اما مدى استقلاليته فيفترض ان تكون نسبية يتحكم بها الانسان الذي صنع هذه الأداة لأن هذا النوع من الذكاء الاصطناعي لا يزال في مرحلة البحث والتطوير ولم يتحقق فعليا على أرض الواقع، بالرغم من ان بعض الشركات التقنية طرحت بعض النماذج من الروبوتات تشبه الانسان في بعض الامور مثل الشكل والتفاعلات لكن هذه النماذج التجريبية تصنف انها ضمن الذكاء الاصطناعي الضيق كما انها اظهرت قصورا كبيرا في مجاراة ذكاء الانسان وأنها بحاجة للسنوات عديدة من العمل والتطوير للاقتراب من مجاراة الانسان والتفوق عليه.

ثالثا: الذكاء الاصطناعي المتفوق: هو نموذج يقصد به تصميم نظام ذكاء اصطناعي يحاكي تصميم العقل البشري، حيث يتمتع هذا الشكل من اشكال الذكاء الاصطناعي بقدرات معرفية خارقة تفوق قدرات الإنسان بكثير، بحيث يصير الإنسان عاجز عن مجاراة الآلة وهو ما يطرح العديد من التساؤلات الأخلاقية، اهمها حول مصير أغلب الوظائف التي يتولاها الانسان وحتى مصير الانسان في حد ذاته وهذا في ظل التفوق الكبير للآلة.

ويعتبر هذا النموذج من الذكاء الاصطناعي مجرد فكرة نظرية لا زالت قيد الدراسة والبحث وقد يتم تطبيقها على ارض الواقع بعد عشرات السنين.[7]

وبرغم من اختلاف قدرات انظمة الذكاء الاصطناعي فإن جميع هذه الاشكال معرضة للقيام بأفعال مضرة توصف قانونا على انها جريمة ويرجح أن عدد الجرائم وشدة الأضرار تكون متناسبة مع تطور نماذج الذكاء الاصطناعي، وبالرغم من ان الفعل الضار في جرائم الذكاء الاصطناعي قد يكون متعمدا من قبل الانسان او نتيجة افعال ذاتية من قبل النظام. وهو ما يفتح مجال التساؤل حول الجرائم التي يمكن أن يرتكبها الذكاء

الاصطناعي.

المطلب الثاني: استعمالات الذكاء الاصطناعي في ارتكاب الجرائم.

لقد عرف الفكر الاجرامي بتطوره المستمر، وبالفعل فقد تم استغلال التفوق الذي اظهرته أنظمة الذكاء الاصطناعي في ارتكاب الكثير من الجرائم بتقسيماتها المختلفة، وعليه سيتم التطرق الى أهم جرائم الذكاء الاصطناعي.

الفرع الأول: توظيف الذكاء الاصطناعي لارتكاب الجرائم الدولية الجسيمة.

وهي الجرائم التي ترتكب من طرف الدول او المنظمات وغالبا ما تصل لدرجة من الجسامة، حيث تصنف على انها من بين احدى الجرائم الاربعة الخطيرة (جرائم حرب، جريمة الابادة الجماعية، جريمة العدوان، والجرائم ضد الانسانية) ولقد انتشر مؤخر استعمال الذكاء الاصطناعي في المجال العسكري خصوصا إذ رأينا نماذج عديدة للاستعمالات الذكاء الاصطناعي في المجال الحربي، ولعل اهم استعمال كان دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي مع الطيران المسير بحيث يجعله قادر على تتبع عدة اهداف واستهدافها دون تدخل مباشر من الانسان، وقد اظهر تقرير الامم المتحدة لسنة 2021 تورط الحكومة التركية بتزويد حكومة الوفاق الوطنية في ليبيا بالطائرات قتالية بدون طيار وأنظمة أسلحة فتاكة ذاتية التشغيل، حيث ادت الى احداث خسائر مادية وبشرية كبيرة، تسببت في انسحاب قوات اللواء المتقاعد خليفة حفتر من المعارك.[8]

وخلال الحرب الاسرائيلية على غزة سنة 2023 استعمل الكيان الإسرائيلي "نظام لافاندر" والذي هو عبارة عن برنامج ذكاء اصطناعي يملك القدرة على تحديد عدد كبير من الاهداف المشتبه فيها اهداف عسكرية قبل استهدافها، وقد اظهرت نتائج الاستهدافات المحددة من خلال "نظام لافاندر" عدم دقتها، وهذا يعني ان هناك هامش للخطأ في تحديد الاهداف العسكرية حيث ان النظام في الكثير من الاحيان يحدد

اهداف مدنية على انها اهداف عسكرية ويتم استهدافها مخلفا بذلك خسائر فادحة في الارواح والأضرار المادية[9]

لقد اظهر استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال العسكري صورة إجرامية واضحة، حيث بين انه قادر على احداث اضرار فادحة سواء كانت مادية او بشرية، سواء في صفوف العسكريين او المدنيين، إضافة الى إن عدم دقته ووجود هامش خطأ يجعل من احتمالية عدم قدرة هذه الانظمة على التمييز بين الاهداف المدنية والعسكرية وهو ما قد يسهم في وقوع جرائم من شأنها أن تصنف من ضمن الجرائم الدولية الجسيمة.

الفرع الثاني: توظيف الذكاء الاصطناعي لارتكاب الجرائم ذات الطابع الداخلي.

انتشرت استخدامات الذكاء الاصطناعي بشكل واسع فلم تكن مقتصرة على الدول والكيانات الدولية بل امتد ليشمل الافراد والكيانات الخاصة، هذا الانتشار الواسع لاستعمالات الذكاء الاصطناعي أستغل أيضا في القيام بأفعال تضر الغير، ولقد سجلت الكثير من الجرائم من هذا النوع قام بها أفراد عاديين إضرار بغيرهم، ومن اهم الجرائم والممارسات الجرمية المنتشرة بين الافراد نجد:

أولا: الابتزاز، هناك عدة ممارسات تمت لابتزاز الأشخاص عبر الذكاء الاصطناعي لكن اكثر الاساليب انتشرا هو استعمال الذكاء الاصطناعي في توليد صور مخلة بالحياء بحيث تبدو مطابقة للحقيقة وهو ما يطلق عليه مصطلح التزييف االوليد رفاس، تأثير تقنيات[10]

ومن ثم ابتزاز الضحية والضغط عليه، وتعد فئة القصر الفئة الاكثر تضررا من هذه الافعال الاجرامية[11].

ثانيا: النصب والاحتيال: خلال 2023 قدر حجم الخسائر العالمية الناتجة عن الاحتيال المالي حوالي 485 مليار دولار حسب تقرير البورصة الالكترونية NASDAQ، وتستعمل في عمليات النصب والاحتيال عدة وسائل اهمها انتحال الصفة، وذلك عبر استعمال هويات، حسابات، صور، او اصوات زائفة تم انشائها بالذكاء الاصطناعي[12].

ثالثا: جرائم المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات، هناك بعض ادوات الذكاء الصناعي المتخصصة في البرمجة قادرة على توليد برمجيات خبيثة يمكن استعمالها في الاضرار بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات او اختراقها[13].

من خلال هذه النماذج العملية للجرائم التي تم القيام بها بواسطة الذكاء الاصطناعي، يمكن ان نلاحظ ان نسبة مساهمة الذكاء الاصطناعي في تنفيذ الركن المادي للجريمة تختلف حسب اختلاف نظام الذكاء الاصطناعي المستعمل في الجريمة وكذلك نوع الجريمة المرتكبة، وهو ما يدفعنا للاقتراح تقسيم جديد لجرائم الذكاء الاصطناعي يكون بناء على دور الذي يلعبه نظام للذكاء الاصطناعي في الجريمة، وهنا نلاحظ دورين بارزين وهما:

الدور الاول: الذكاء الاصطناعي مجرد أداة لتنفيذ الجريمة: ويعني ان الانسان يقوم بالاستعانة بالذكاء الاصطناعي للتنفيذ او تسهيل تنفيذ الجريمة المراد القيام بها، كأن يقوم باستعمال الذكاء الاصطناعي لتوليد صور مخلة بالحياء أو وثائق مزورة ومن ثم استعمالها في عملية الابتزاز او الاحتيال .

الدور الثاني: الذكاء الاصطناعي فاعل مادي، وهي الجرائم التي يقوم الذكاء الاصطناعي وحده ودون تدخل الانسان بشكل مباشر بالارتكاب الركن المادي للجريمة بشكل كامل ومن ابرز الامثلة عن الجرائم الذي قام بها الذكاء الاصطناعي دون خطأ أو تدخل الانسان، نجد جريمة القتل الذي قام بها روبوت يعمل بالذكاء الاصطناعي سنة 1981 في اليابان داخل مصنع للدراجات النارية وقد اودت بحياة موظف ياباني، حيث تدور ملابسات الجريمة في قيام الروبوت بتحديد الموظف الذي كان يعمل بالقرب منه على انه يشكل تهديد وعائق امام قيامه بمهامه، فقام الروبوت بدفع الموظف باستخدام دراعه الهيدروليكي نحو آلة اخرى ما ادى إلى مقتل الموظف[14].

من خلال هذا التقسيم يتضح ان الذكاء الاصطناعي يمكن ان يستعمل في ارتكاب الجرائم بمختلف أنواعها، كما يمكن لهذا الأخير أن يقوم تلقائيا بارتكابها وهو ما يبرز

بعض الغموض عن طبيعة المسؤول الجزائي في الحالات التي يرتكب فيها الذكاء الاصطناعي جرائم من تلقاء نفسه أي دون خطأ أو تدخل الإنسان، وهو ما سيتم التطرق إليه في المبحث الثاني.

المبحث الثاني: إشكالات المسؤولية الجزائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي.

يعتبر مبدأ شخصية الجريمة والعقوبة أساس المسؤولية الجنائية التي ترتبط في مظهرها التقليدي بمدى قدرة الشخص على تحمل نتائج أفعاله الخاطئة وعليه فللقيام المسؤولية الجزائية للشخص ما يجب ان يتوفر ركنين أساسيين وهما :

الخطأ: وهو السلوك الإجرامي المتمثل في إقدام الفرد على فعل ينهى عنه القانون او عدم القيام بفعل يأمر به القانون .

الأهلية :وتعني تمتع الشخص بالقدر الكافي لإدراك الأمور بمفهومها الصحيح، ويكون له الحرية الكافية لاختيار القيام بالأفعال او عدم القيام بها[15] لكن فكرة المسؤولية الجزائية لم تبقى جامدة بل تطورت مع تطور الجرائم الحديثة، فأصبحت المسؤولية تمتد للشخص المعنوي وللغير الذي لم يرتكب الجريمة (مسؤولية المتبوع عن اعمال تابعه، او مسؤولية مدير المؤسسة عن اعمال العمال).

ومع تنامي دور الذكاء الاصطناعي في مختلف المجالات، وكذلك استغلاله في أعمال إجرامية، وقيامه بأفعال ضارة تأخذ وصف جريمة، يتساءل العديد من الباحثين عن الوضع القانوني للذكاء الاصطناعي(المطلب الأول)، وعن طبيعة المسؤولية الجزائية عن الجرائم الذكاء الاصطناعي (المطلب الثاني).

المطلب الأول :الوضع القانوني للذكاء الاصطناعي.

إن صعوبة تعيين المسؤول الجزائي عن جرائم الذكاء الاصطناعي تنبع من اختلاف الفقهاء في تحديد الوضع القانوني للذكاء الاصطناعي، ولقد برز اتجاهين فقهيين مختلفين سيتم عرض كل اتجاه على حدى.

الفرع الأول: الذكاء الاصطناعي أداة للجريمة.

ويعرف هذا الاتجاه بالرأي التقليدي اذ يرى ان الذكاء الاصطناعي مجرد أداة في يد مستخدميه و أن هذه الادوات لا تمتلك خصائص بشرية لهذا لا يتصور ان تأخذ وصف الجاني، فهي لا تصلح لتحمل المسؤولية الجزائية وذلك من الناحيتين القانونية والواقعية.

فمن الناحية القانونية فإن الذكاء الاصطناعي لا يملك الشخصية القانونية التي تخوله تحمل المسؤولية الجزائية كالأشخاص الطبيعيين او الاعتباريين.[16]

اما من الناحية الواقعية فإنه ادوات الذكاء لا تملك القدرة على تحمل المسؤولية الجزائية فمهما بلغ من مهارة وذكاء، لان الذكاء الاصطناعي لا يملك النية او الوعي التي تخوله ارتكاب الجريمة او تحمل العقوبة وهذا يعني أن الانسان يمتلك خصائص فريدة تمكنه من تحمل مسؤولية افعاله وتلقى العقاب المناسب على عكس الألة التي لا تمتلك الشعور الذي يجعلها قادرة على تقييم المخاطر وتلقي العقاب كما يفعل الانسان[17] .

لهذا فإن انصار هذا الاتجاه يرى بأن الوضع القانوني للذكاء الاصطناعي هو انه مجرد أداة، وان تطبيق قواعد المسؤولية الجزائية يكون في صورتها الجامدة والمجرم الوحيد هنا هو المستخدم او المبرمج، لأنه الذكاء الاصطناعي لا يملك الحرية في اختيار أفعاله فهو يحرك بواسطة المستخدم او المبرمج [18]

الفرع الثاني: الذكاء الاصطناعي كيان مستقل.

يعرف هذا الاتجاه بالتجاه الحديث ويرى انصاره ان كيانات الذكاء الاصطناعي لا تشبه أدوات الجرائم، بل هي اقرب للإنسان، حيث يمكنها انها تتفاعل مع الكيانات القانونية الأخرى، وكذلك يمكنها التعلم وتطوير نفسها تماما كالإنسان، لهذا يشجع انصار هذا الاتجاه على أمرين ضروريين لتسهيل تفاعل كيانات الذكاء الاصطناعي وسط المجتمع .

الامر الاول: يتمثل في منح الذكاء الاصطناعي الشخصية القانونية، ومنح هذه الكيانات الشخصية القانونية لا يعني بالضرورة تحميلهم المسؤولية الجزائية مباشرة عن جرائم الذكاء

الاصطناعي بل يعني أن هناك تحديد أدق للحقوق والالتزامات التي تقع على عاتق الأفراد والأشخاص المعنوية[19]ولقد برزت اربع نظريات تعبر عن مدى جدوى الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي وحدودها وهي:

نظرية الامتياز: ترى انه يمكن منح الذكاء الاصطناعي الشخصية القانونية في حدود معينة ووفق شروط محددة ومن الجهة العليا المخول لها بذلك، مع إلزامه احترام القوانين والحصول على تفويض بشري مسبق في حال الخروج عن اختصاصه.

نظرية الخيال: يرى هذا التوجه ان الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي مجرد فرضية خيالية لا تقبل التطبيق، وعلى ارض الواقع فالأشخاص الطبيعيين هم من يقومون بكل شيء.

النظرية الرمزية: ترى امكانية منح الذكاء الاصطناعي الشخصية الاعتبارية لكن هذا يجعل الذكاء الاصطناعي مساوي للشركة المصنعة وهو ما قد يخلق الفوضى وتضارب المصالح بين الذكاء الاصطناعي مطوريه.

النظرية الواقعية: يرى انصار هذا التوجه ان الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي واقع مفروض ويجب ان تكون ذو طبيعة خاصة تختلف عن الشخصية الطبيعة و الاعتبارية[20].

الامر الثاني :يتمثل في استحداث نظام قانوني جديد ينظم علاقات كيانات الذكاء الاصطناعي وتفاعلها مع المجتمع لان وضعها يتطلق قانون خاص بها بحيث يصعب تكيفها مع نفس القوانين والتنظيمات التي تخضع لها باقي الاشخاص الطبيعية والاعتبارية. ولقد لقى هذا الاتجاه تفاعل إيجابي على الصعيد الدولي فقد كانت هناك بعض النماذج عن منح الشخصية القانونية لكيانات ذكاء اصطناعي، ففي 8 نوفمبر 2010 وتحديدا في اليابان، تم منح تصريح اقامة لروبوت علاجي يدعى بارو وهو ما يمنح العديد من الحقوق القانونية لهذا الروبوت كاكتساب الجنسية.

وفي عام 2017 قامت المملكة العربية السعودية بمنح الجنسية للروبوت صوفيا، وهو عبارة عن روبوت شبيه بالبشر ويقوم بممارسات مشابهة كما يمكنه تعلم مهارات بشرية جديدة. اما بالنسبة للبرلمان الأوربي فقد ذهب الى ابعد من ذلك فقد اعتمد قرار بعنوان "قانون الروبوتات" حيث ينص هذا القانون على منح الروبوتات صفة قانونية تتمثل في صفة "الشخص الإلكتروني " وهو ما يجعلهم مسؤولين على أفعالهم المستقلة[21].

وعلى الصعيد الشخصي فإني أرى انه من المهم خلق وضع قانوني ينظم تفاعل كيانات الذكاء الاصطناعي داخل المجتمع، وذلك لتفادي العديد من المشاكل القانونية واهمها الإشكالات المرتبطة بجرائم الذكاء الاصطناعي، فكما هو معروف فإن انتشار كائنات الذكاء الاصطناعي، لازال في بداياته ويرجح ان العقود القادمة ستشهد تطور رهيب حيث قد نصل الى مستوى الذكاء الاصطناعي العام أو المتفوق، وهذه النماذج من الذكاء الاصطناعي يرجح انها تتفوق على الانسان في جميع المجالات ما يعني جرائم أكثر تعقيدا، ولهذا أرى انه على المشرع أن يسبق تطور الفكر الاجرامي ويغلق المجال امام الخرقات المحتملة للنظام العام، حيث يكون ذلك عبر سن قانون ينظم عمل واستعمالات أنظمة الذكاء الاصطناعي ويمنحها وصف قانوني مناسب.

المطلب الثاني: المسؤول الجزائي عن جرائم الذكاء الاصطناعي.

إن الخصوصية التي تتمتع بها جرائم الذكاء الاصطناعي، تجعل من اسناد المسؤولية الجزائية عليه أمرا صعبا، ويعود ذلك، للطبيعة المختلفة للفاعل المادي (الذكاء الاصطناعي) ونسبة مساهمته في استغراق الركن المادي وباقي اركان الجريمة، لهذا يناقش الفقه مجموعة الفرضيات حول المسؤول الجزائي عن جرائم الذكاء الاصطناعي.

الفرع الاول: الذكاء الاصطناعي مسؤول جزائي.

ان الدور الحالي الذي يلعبه الذكاء الاصطناعي في جرائم الذكاء الاصطناعي، يمثل بشكل اساسي في أنه أداة للجريمة أي أنه لا يستغرق الركن المادي كاملا دون تدخل الانسان،

لكن هناك حالات كثيرة وثقت ان الذكاء الاصطناعي استغرق الركن المادي للجريمة بشكل كامل، مثل الجريمة الذي ارتكبها الروبوت العامل داخل مصنع الدراجات النارية في اليابان واودت بحياة موظف كما سبق وذكرنا، وهاذا ما دفع للافتراض قابلية جعل الذكاء الاصطناعي مسؤول جزائي عن جرائمه .إلا ان هذه الفرضية لا يمكن تطبيقها في الوقت الحاضر، وهذا لأن الجريمة لها اركان اخرى غير الركن المادي وهم الركن الشرعي والركن المعنوي.

فبالنسبة للركن الشرعي، فهو يقتضي وجود قانون ينظم جرائم الذكاء الاصطناعي، حيث يحددها ويحدد المسؤول الجزائي وكيفيه معاقبته على هذه الأفعال، ذلك لان التشريع الذي ينطبق على الاشخاص الطبيعية والاعتبارية لا يمكن ان ينطبق على أنظمة الذكاء الاصطناعي فمثلا لا يمكن تطبيق عقوبات مماثلة او القيام بإجراءات التحقيق والمحاكمة كما يفعل مع باقي الاشخاص الطبيعيين والاعتباريين.

أما بالنسبة للركن المعنوي، فإن أنظمة الذكاء الاصطناعي لا تملك الوعي والإدراك الكافي وحرية الاختيار التي تمكن أنظمة الذكاء الاصطناعي من تعمد ارتكاب الجريمة.

لكن هذا لا يعني ان عدم قابلية أنظمة الذكاء الاصطناعي للتحمل المسؤولية الجزائية عن افعالها الخاطئة هي فكرة مطلقة ولا يمكن ان تحدث، بل يعني ان التطور الذي وصل له العلم في مجال الذكاء الاصطناعي لم يصل للمرحلة التي تمكن أنظمة الذكاء الاصطناعي من الحصول على الوعي والحرية الكافية التي تجعلها مستقلة عن الانسان وقادرة على القيام بأفعال ذاتية تنبع من وعيها الشخصي[22]

الفرع الثاني: المستخدم مسؤول جزائي.

إن جميع أدوات الذكاء الاصطناعي تملك مستخدم بشري يقوم باستعمالها في الاغراض التي خصصت لأجلها، لكن في بعض الأحيان يتعمد المستخدم في استغلال هذه ادوات

لتحقيق اهداف غير شرعية، هنا تقع المسؤولية الجزائية عن الافعال المضرة للذكاء الاصطناعي على عاتق المستخدم، لكن الاشكال في لو ان المستخدم لم يكن يقصد احداث الضرر ففي هذه الحالة فإن المسؤولية الجزائية تقوم على المستخدم بناء على إهماله، ودائرة هذا الاهمال تحدد في السلوكيات المتوقعة التي يمكن ان يقوم بها الذكاء الاصطناعي، ونفي المسؤولية الجزائية تكفي بإثبات المستخدم انه قام بكل التدابير الازمة لتجنب الأضرار المحتملة عن التصرفات المتوقعة من نظام الذكاء الاصطناعي،[23] أما بالنسبة للتصرفات غير المتوقعة فالمستخدم يكون غير مسؤول عنها والمسؤولية الجزائية هنا تسند للمبرمج أو الشركة المصنعة.

الفرع الثالث: المبرمج او الشركة المصنعة مسؤول جنائي.

إن المبرمجين والشركات المصنعة لأنظمة الذكاء الاصطناعي يفترض فيها ان تعمل على أن يكون منتجها مفيدا ولا يشكل اي أضرار أو خطر على من حوله، وفي العادة تحمي الشركات المصنعة نفسها قانونيا بما يسمى اتفاقية الاستعمال، حيث تفرض على المستخدمين توقيع اتفاقية الاستخدام التي تفيد بان المستخدم هو من يتحمل لوحده المسؤولية الجرائية عن استعماله السيء لنظام الذكاء الاصطناعي[24].

لكن هذا لا يعني انه لا يوجد مبرمجين أو شركات مصنعة تقوم ببرمجة انظمة ذكاء اصطناعي مجرمة بطبيعتها كبرمجة تطبيقات مختصة في اختراق الاجهزة او المواقع، الأمر في هذه الحالة لا يطرح اي اشكال فالقصد الجنائي واضح ولهذا فمسؤولية الجزائية للمبرمج او الشركة المصنعة قائمة، لكن هناك حالات تقوم فيها المسؤولية الجزائية للمبرمج او الشركة المصنعة ولكن على سبيل الخطأ وذلك في حالتين:

الحالة الأولى: هي الحالة التي يقوم فيها المبرمج بدون قصد بإضافة خوارزميات قد يترجمها النظام الى أفعال لا يقصدها المبرمج ومن شأنها ان ينتج عنها أضرار للغر.

الحالة الثانية: هي عدم التحدير او التنبيه في حالة كون انظمة الذكاء الاصطناعي قد تقوم بأفعال ضارة اذا لم يتم مراعات شروط معينة تضعها الشركة المصنعة.

ان أساس المسؤولية في هذين الحالتين هو الاهمال الذي يفترض من المبرمج او الشركة المصنعة مراعات جودة التصنيع واحترام تعليمات الأمان كما يجب ان تكون فترة الاختبار كافية لمعرفة العيوب التصنيع الذي يمكن ان تظهرها انظمة الذكاء الاصطناعي الحديثة[25].

الخاتمة

إن التطورات الذي شهدته مجالات الذكاء الاصطناعي، وتوقعات تطورها مستقبلا، دفع الفقهاء الى دراسة الجرائم التي يمكن ان ترتكب من قبل الذكاء الاصطناعي وتحديد ومعالجة أهم الإشكالات القانونية المحتملة، وهو ما تم التطرق إليه خلال هذه الدراسة التي من خلالها تم التوصل إلى النتائج التالية:

- الذكاء الاصطناعي هو نظام متطور قادر على اتخاذ القرارات من تلقاء نفسه لكن هو غير قادر على التخلي عن التبعية للإنسان في الوقت الحالي فقط، لكن يتوقع ان يصل إلى حد كبير من الحرية في العقود الأخيرة قد تمكنه من ارتكاب جرائم عمدية من تلقاء نفسه.
- أنظمة الذكاء الاصطناعي تختلف عن بقية الآلات، فقابليتها للتطور وقدرتها على التفاعل مع الكيانات الاخرى يجعلها مؤهلة لامتلاك وضع قانوني خاص بها، بحيث يتماشى ويتطور مع تطورها في المستقبل.
- لا يمكن الحديث عن المسؤولية الجزائية للذكاء الاصطناعي في ضل تبعيته للمستخدم ومبرمجه، لهذا فإن المسؤولية الجزائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي تقع على عاتق المستخدم او المبرمج او الشركة المصنعة.

من خلال هذه النتائج نقترح التوصيات التالية:

- وضع نظام قانوني ينظم عمل أنظمة الذكاء الاصطناعي وتفاعلها مع المجتمع.

- منح الشخصية الإلكترونية للذكاء الاصطناعي بما يتماشى مع قدراتها.
- وضع قانون ينظم حدود وشروط برمجة وتطوير أنظمة الذكاء الاصطناعي مما يجعلها تبقى خاضعة للإنسان.
- استغلال التطور العلمي للذكاء الاصطناعي في الوقاية من الجريمة ومكافحتها.

---

[1] محمد علي أبو علي، المسؤولية الجنائية عن اضرار الذكاء الاصطناعي، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، مصر،2024، ص14.

[2] Haroon Sheikh, Corien Prins, Erik Schrijvers, *Mission AI: The New System Technology*, Springer, Cham Switzerland, 2023, p. 16.

[3] Ibid, p15.

[4] هالة دغمان، استخدامات الذكاء الاصطناعي كتوجه جديد لتنمية المهارات الحياتية لدى ذوي الهمم العليا، مجلة قبس للدراسات الانسانية والاجتماعية، مجلد 06، عدد02، 2022، ص218.

[5] Stuart J. Russell and Peter Norvig and others, Artificial Intelligence: A Modern Approach, Prentice Hall, 3rd ed, USA, 2010, p. 28.

[6] محمد علي أبو علي، مرجع سابق،ص25.

[7] Nick Bostrom, Superintelligence: Paths, Dangers, Strategies, Oxford University Press, 1st edition, United Kingdom, 2014, pp. 20,50.

[8] United Nations Security Council, Final report of the Panel of Experts on Libya established pursuant to Security Council resolution 1973 (2011), UN Doc S/2021/229, 8 March 2021, para. 63, p. 17. https://undocs.org/S/2021/229

[9] Yuval Abraham, Lavender: The AI Machine Directing Israel's Bombing Spree in Gaza, Publication day 3April 2024 , accessed 18July 2025, Available at: https://www.972mag.com/lavender-ai-israeli-army-gaza/.

[10] الذكاء الإصطناعي على المؤثرات البصرية، في صناعة الأفلام، مجلة قبس للدراسات الإنسانية والإجتماعية، مجلد9، عدد1، 2025، ص903.

[11] Dan Milmo, AI is overpowering efforts to catch child predators, experts warn, The Guardian, July 18, 2024, Accessed: 19July2025, Available at: https://www.theguardian.com/technology/article/2024/jul/18/ai-generated-images-child-predators.

[12] Eren Kurshan and Dhagash Mehta and others, AI versus AI in Financial Crimes & Detection: GenAI Crime Waves to Co-Evolutionary AI, arXiv e-Journal, Cornell University, USA, 2023, p. 2.

[13] HP Wolf Security, AI-generated malware is harder to detect and spreading fast, HP Newsroom , Publication day 2024, Date accessed: July 20, 2025, https://www.hp.com/us-en/newsroom/press-releases/2024/ai-generate-malware.html

[14] مراد بن عودة حسكر، اشكالية تطبيق أحكام المسؤولية الجنائية على جرائم الذكاء الاصطناعي، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، مجلد15، عدد1، جامعة تلمسان، 2022، ص200.

[15] أحسن بوسقيعة، الوجيز في القانون الجزائي العام، دار هومة، الطبعة الثامن عشر، الجزائر، 2019، ص ص 337- 339

[16] Nora Osmani, The Complexity of Criminal Liability of AI Systems, Masaryk University Journal of Law and Technology, Volume 14, Issue 1, Faculty of Law – Masaryk University, 2020, p-p. 59-62.

[17] Reto M. Hilty, Jörg Hoffmann, Stefan Scheuerer, Intellectual Property Justification for Artificial Intelligence, Max Planck Institute for Innovation and Competition, 2020, p5.

[18] مراد بن عودة حسكر، مرجع سابق، ص199.

[19] Nora Osmani, op. cit, p60

[20] András Hárs, AI and international law – Legal personality and avenues for regulation, Hungarian Journal of Legal Studies, Vol. 62, No. 4, Ludovika University of Public Service, 2021p332.

[21] Nora Osmani, op. cit, p60

[22] Kan, Celal Hakan, Criminal Liability of Artificial Intelligence from the Perspective of Criminal Law, Eurasian Journal of Social Sciences, No. 55, 2024, pp. 288-290.

[23] Nora Osmani, op. cit, p64

[24] مراد بن عودة حسكر، مرجع سابق، ص198.

[25] محمد نجيب حامد عطية ضبيشة، المسئولية الجنائية الناشئة عن جرائم الذكاء االصطناعي: دراسة تأصيلية مقارنة، مجلة روح القوانين، مجلد 35، عدد 102، 2023، ص ص2304- 2304.